

اختيارات ابن شريح في كتابه الكافي في القراءات السبع (جمعًا ودراسة)

د. محمد برك خميس عبد

الأستاذ المساعد بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية . سيئون

ملخص البحث:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

عنوان البحث: اختيارات ابن شريح في كتابه الكافي في القراءات السبع (جمعًا ودراسة).

موضوع البحث: الاختيار عند القراء.

خطة البحث: اشتمل البحث على مقدمة ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع، وقيمة الموضوع، وخطة

البحث، ومنهج كتابة البحث.

جاء البحث في مبحثين، المبحث الأول: الاختيار عند القراء، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: تعريف

الاختيار لغة واصطلاحًا، المطلب الثاني: أسباب الاختيار، المطلب الثالث: ضوابط الاختيار، المبحث الثاني:

اختيارات ابن شريح، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن شريح، المطلب الثاني: أسباب

الاختيار عند ابن شريح، المطلب الثالث: دراسة اختيارات ابن شريح. الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج

والتوصيات.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد

فعلم القراءات من العلوم الشرعية المهمة التي اعتنى بها العلماء قديماً، وحديثاً، وألفوا فيها المؤلفات التي

زخرت بها المكتبات الإسلامية، وتناولها العلماء بالدراسة والبحث، وتناولوا قضايا هذا العلم بالمطالعة والمذاكرة،

ومن أهم هذه القضايا التي تناولها العلماء موضوع (الاختيار عند القراء)؛ فقد تكلم فيه العلماء سلفاً وخلفاً،

وأفردوه بالبحث والتأليف، وسيراً على مناهج هؤلاء العلماء الأفاضل جاء هذا البحث بعنوان (اختيارات ابن

شريح في كتابه الكافي في القراءات السبع) جمعًا ودراسة.

أسباب اختيار الموضوع: تكمن أسباب اختيار الموضوع في الآتي:

1. أن معرفة ما كتبه العلماء في هذه القضية وجهودهم في ذلك، يُعدُّ وسيلة من وسائل الدفاع عن علم

القراءات.

2. أن دراسة اختيارات القراء تزيل كثيراً من الإشكال في أداء بعض الأوجه.

3. خدمة كتاب الله تعالى ونشر علومه.

4. قيمة الموضوع: تكمن قيمة الموضوع في الآتي:

أ- صلته الوثيقة بكتاب الله تعالى، وقراءاته.

ب- أن أفراد البحث من قبل العلماء دليل على أهميته.

ت- كثرة الاختيارات عند القراء، وتنوع مذاهبهم في ذلك.

الدراسات السابقة: بعد البحث والتنقيب لم أجد من أفرد اختيارات ابن شريح بالدراسة، سوى ما قام

به محقق كتاب (الكافي في القراءات السبع لابن شريح): الباحث الدكتور: سالم بن غرم الله الزهراني، من ذكره

لاختيارات ابن شريح بمطلب مستقل دون التعليق عليها ومقارنتها بغيرها، مع ذكره لأسباب الاختيار عنده

إجمالاً دون تمثيل لها.

هيكلية البحث:

جاء البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس علمية.

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها أسباب البحث، وقيمتها، وهيكلية البحث.

وأما الخطة فقد جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: الاختيار عند القراء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاختيار لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أسباب الاختيار.

المطلب الثالث: ضوابط الاختيار.

المبحث الثاني: اختيارات ابن شريح، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن شريح.

المطلب الثاني: أسباب الاختيار عند ابن شريح.

المطلب الثالث: دراسة اختيارات ابن شريح.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

اتبعتُ في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي ملتزمًا بالآتي:

1. عزو الآيات؛ بذكر اسم السورة مع رقم الآية ووضعها في السطر نفسه، كما التزمت بالرسم العثماني معتمدًا في ذلك على نسخ نص مصحف المدينة النبوية في جميع الآيات الواردة في البحث.
2. ذكر نص اختيار ابن شريح وتوثيقه من المصدر.
3. دراسة هذا الاختيار بذكر من وافقه من القراء على ذلك ومن خالفه، وذكر مستند كل فريق، ثم بيان صحة الاختيار من عدمه، ووضع ذلك في الحاشية، للتفريق بين نص الاختيار ودراسته.
4. ذكرت كل اختيارات ابن شريح مرتبة بحسب ورودها في الكتاب، مع القيام بدراستها كاملة⁽¹⁾.

المبحث الأول: الاختيار عند القراء وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاختيار لغة واصطلاحًا.

الاختيار لغة: من مادة (خ ي ر)، وهي تدل على العطف والميل، والخير: ضد الشر، والخير: ما يرغب فيه الكل، مصدر سداسي، وهو اسم للشيء المختار، يقال: خار الشيء واختاره: انتقاه، قال الراغب الأصبهاني: "والاختيار طلب ما هو خير وفعله"، وقيل: الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، كأن المختار ينظر إلى الطرفين، فيميل إلى أحدهما والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده⁽²⁾.

ومن هذا يتضح لنا أن الاختيار في اللغة يطلق على معنيين: أحدهما: الاصطفاء والانتقاء، فهو بهذا يكون مصدر اختار يختار، ويرادفه التخيير، فهو بمعناه، والمعنى الثاني: أنه اسم للشيء المختار، فهو بهذا يكون اسم مفعول.

والاختيار اصطلاحًا: بما أن الاختيار بمعناه اللغوي السابق وهو: الاصطفاء والانتقاء فهو محل اتفاق بين كثير من أهل العلوم كالفقه واللغة والقراءات؛ ولهذا لم يرد عنهم تعريفٌ معينٌ للاختيار، لكن عباراتهم في كتبهم تدل على ذلك، قال عبد الواحد بن أبي هاشم: سأل رجل ابن مجاهد: لم لا يختار الشيخ لنفسه حرفًا يحمل عنه؟ فقال: نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا⁽³⁾.

وقال مكّي: "وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرأوا لجماعة، وبروايات، فاختر كل واحد مما قرأ، وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار"⁽⁴⁾.

وقال ابن الجزري: "وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار وداوم ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"⁽⁵⁾.

أما عند المتأخرين المشتغلين فقد وردت عنهم عبارات مختلفة في تعريف الاختيار، من ذلك:

1. تعريف الشيخ طاهر الجزائري إذ قال: "الاختيار عند القوم أن يعتمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية، فيختار منها ما هو راجح عنده، ويجرد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة، وقد وقع ذلك من الكسائي"⁽⁶⁾.

2. تعريف د. عبد العزيز قارئ قال: "إن القارئ لا يقرئ بكل ما سمع، بل هو يختار بعض مسموعاته فيقرئ به، ويترك بعضاً آخر فلا يقرئ به، ومعنى هذا أن المقصود اختيار بعض المرويّ دون بعض عند الإقراء"⁽⁷⁾.

التعريف الاصطلاحي للاختيار من خلال ما سبق: الاختيار عند القراء يطلق على معنيين:

الأول: هو انتقاء القارئ، الضابط، العارف باللغة، طريقة خاصة به في القراءة، منسوبة إليه، مستلة من بين ما روى عن شيوخه لعله ما.

الثاني: هو نفس الوجه الذي يختاره ذلك القارئ⁽⁸⁾.

المطلب الثاني: أسباب الاختيار.

الناظر في كتب القراءات المختلفة يجد كثيراً من القراء قد وردت عنهم نصوص تفيد اختيارهم وجهاً معيناً من أوجه القراءة، أو يذهبون إلى مذهب معين في الأداء اشتهر عنهم بعد ذلك، وصاروا يعرفون به، وهو ما أطلق عليه الاختيار أو اختيار فلان في القراءات، وما ورد عن القراء العشرة المشهورين هو من باب الاختيار أيضاً.

ولكن ما هي الأسباب التي دفعت هؤلاء إلى الاختيار في القراءة؟ والجواب عن ذلك في الآتي:

1. نزول القرآن على سبعة أحرف، وأن هذا محمول على التخيير: فقد تواتر الحديث عن الصحابة في نزول القرآن على سبعة أحرف وتخيير النبي صلى الله عليه وسلم لهم في ذلك، من ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه"⁽⁹⁾.

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: "عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "يا أبي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هون على أمتي، فرد إلي الثانية أقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هون على أمتي، فرد إلي الثالثة أقرأه على سبعة أحرف، فلك بكل ردة رددتكها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم، حتى إبراهيم عليه السلام⁽¹⁰⁾."

ولهذا نسبت إلى كثير من الصحابة قراءات وحروف؛ لكونهم اشتهروا بها، ورويت عنهم في ذلك، كحرف ابن مسعود، وحرف أبي بن كعب، وحرف زيد بن ثابت رضي الله عنه.

وهذا هو الذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم من هذه الأحاديث أنها محمولة على التخيير فاخترأوا، لأنفسهم بعض الوجوه في القراءة، قال الداني: "ولم يلزم أمته حفظها كلها ولا القراءة بأجمعها؛ بل هي مخيرة في القراءة بأي حرف شاءت منها"⁽¹¹⁾، وقال ابن عبد البر: "وإذا أبيع لنا قراءته على كل ما أنزل فحائز الاختيار فيما أنزل عندي والله أعلم"⁽¹²⁾. فالأمة مخيرة في القراءة بأي حرف من هذه الأحرف من غير إلزام بواحد منها، ومن قرأ بحرف منها فقد أصاب، وليس لأحد أن ينكر عليه، بدليل قوله: (فاقرؤوا ما تيسر منه) وقول جبريل: (فأبما حرف قرأوا به فقد أصابوا).

2. اختلاف درجة الرواة ضبطاً وإتقاناً؛ وذلك بسبب تعدد الطرق والروايات عن الصحابة والآخذين عنهم وتشعبها واختلاطها فلم يتميز الصحيح الثابت من غيره، مما جعل العلماء الناقدين يختارون ما صح وثبت من تلك الروايات عن الثقات المهرة من الأئمة القراء، قال ابن الجزري: "ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصولها، وأركان فصلوها"⁽¹³⁾، ويشهد لذلك ما ورد عن نافع قال: "قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته، حتى اتبعت هذه القراءة"⁽¹⁴⁾.

3. جمع عثمان بن عفان رضي الله عنه القرآن في المصاحف المعروفة، فقد كانت هذه المصاحف تشتمل على بعض الأحرف السبعة بما يتوافق مع رسمها مما ثبت في العرصة الأخيرة، وترك ما عدا ذلك؛ فإن هذا يعد من باب الاختيار، كذلك أيضاً أمر عثمان رضي الله عنه الناس على الاقتصار على ما جاء

في هذه المصاحف وترك ما عداها يعد اختياراً أيضاً؛ لأن هذا سيجعل الناس يختارون طريقة في القراءة على خلاف ما كانوا عليها من قبل، ثم استقر عند القراء المحققين أن من شروط قبول القراءة موافقتها لأحد المصاحف العثمانية المشهورة، قال أبو شامة: "فنسخوا القرآن في مصحف واحد حتى فرغوا منه، ثم نسخ من ذلك المصحف مصاحف، فبعث إلى كل بلد مصحفاً، وأمرهم بالاجتماع على هذا المصحف" (15).

4. التسهيل على الناس في القراءة، وكوّنهم يأخذون وجهًا واحدًا أدعى إلى ضبط القراءة وعدم التركيب بينها، فقد روي عن بعض أئمة القراءة أنهم يسهلون للناس القراءة قال الأعمش: "كان نافع يسهل القرآن لمن قرأ عليه، إلا أن يسأله" (16)، وقال مكّي: "كل واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانا في برهة من أعمارهم يقرؤون الناس بما قرءوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يرده عنه، إذا كان ذلك مما قرءوا به على أئمتهم" (17).

5. تمكن القارئ من علوم العربية وتبحره فيها كان أدعى إلى أن يختار الوجه الأقوى في العربية، كالإمام أبي عمرو البصري، والكسائي، والبعض كان يختار الوجه الأقوى في العربية عنده لكنه لم يثبت بسند صحيح فخالف فيه الجمهور، قال ابن مجاهد: "كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لأتباعه" (18). وهذا لا ينفي وقوع الاختيار من القراء لكنه يعد سبباً من أسبابه، مع الثبوت في صحة الاختيار بعد ذلك.

المطلب الثالث: ضوابط الاختيار:

وضع العلماء لقبول الاختيارات ضوابط وأركاناً متى توفرت فيها قبلت وصارت القراءة بها أكمل، وبما أن الاختيارات هي قراءات رويت عن هؤلاء الأئمة فإن الضابط فيها وفي صحتها هي الأركان التي وضعها العلماء لقبول القراءة، وقد تنوعت عبارات العلماء في التعبير عنها، فعند أبي شامة وابن الجزري يطلق عليها أركان، وعند الزرقاني (19) ومن جاء بعده يطلق عليها ضوابط، وهي ثلاثة، قال مكّي: "وأكثر اختياراتهم، إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه" (20)، ولهذا فضوابط الاختيار هي:

1. صحة السند: وهو أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذ بها بعضهم (21).

وهو أهم هذه الأركان؛ فإن كان صحيحًا وإلا فلا حاجة للنظر إلى بقية الأركان، وقد اشترط بعضهم التواتر في ذلك، واكتفى البعض الآخر بصحة الإسناد، وقد ذهب للثاني ابن الجزري قال ما نصه: " وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنًا، سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساد موافقة أئمة السلف والخلف" (22).

واشترط صحة السند هو الراجح، وعليه تدل كثير من عبارات العلماء، قال الجعبري: " الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم الآخرون، فهذا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها، فمن أحكم معرفة حال النقلة، وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة" (23).

2. موافقة رسم المصحف: وهذا ورد منصوبًا عن كثير من العلماء، بل هو محل اتفاق بينهم، وقد ظهر هذا الركن جليًا في أول الأمر إبان جمع عثمان رضي الله عنه للمصاحف، قال القرطبي في حديثه عن المصاحف العثمانية: "وجهه بما إلى الآفاق، فوجه للعراق والشام ومصر بأمهات، فاتخذها قراء الأمصار معتمد اختياراتهم، ولم يخالف أحد منهم مصحفه على النحو الذي بلغه، وما وجد بين هؤلاء القراء السبعة من الاختلاف في حروف يزيد بها بعضهم وينقصها بعضهم فذلك؛ لأن كلاً منهم اعتمد على ما بلغه في مصحفه ورواه" (24).

والمقصود بالموافقة هنا أن تكون القراءة موافقة ولو لمصحف واحد من المصاحف العثمانية المعروفة، قال ابن الجزري: "ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتًا في بعضها دون بعض... فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه، (وقولنا) بعد ذلك ولو احتمالاً نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديرًا؛ إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقًا وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرًا وهو الموافقة احتمالاً، فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعًا... " (25).

3. موافقة اللغة العربية ولو بوجه: وهذا الركن اشترطه كثير من علماء القراءات كابن خالويه، ومكي، والداني، والمهدوي، وأبي شامة، والجعبري، ونص على ذلك ابن الجزري فقال: "وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهًا من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه، أم مختلفًا فيه اختلافًا لا

يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية" (26).

المبحث الثاني: اختيارات ابن شريح وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن شريح.

اسمه ونسبه وكنيته (27): الإمام المقرئ أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن عبد الله بن شريح الرعيني الإشبيلي.

مولده ونشأته: ولد ابن شريح عام (392هـ)، ولم تذكر المصادر التي ترجمت له شيئاً عن نشأته، سوى أنهم يذكرون أن له ابناً يسمى شريحاً سيأتي ذكره في تلاميذه (28).

رحلاته العلمية: رحل ابن شريح كغيره من العلماء لبلاد المشرق لطلب العلم عمومًا وعلم القراءات خصوصًا، فأولى رحلاته كانت إلى مكة للحج عام (433هـ)، وقرأ بالروايات بمكة على أحمد بن محمد القنطري، وسمع بها صحيح البخاري على أبي ذر الهروي (29)، ثم رحل إلى مصر وسمع بها من أبي العباس بن نفيس، وأبي علي الحسن البغدادي، وأبي جعفر النحوي، وأبي القاسم ابن الطيب البغدادي الكاتب (30)، ثم رجع إلى إشبيلية إلى أن توفي بها.

شيوخه: تلقى ابن شريح العلم عن شيوخ كثر في المشرق والمغرب، كان لهم الأثر البارز في ظهور شخصيته وقوة مكانته العلمية، وقد ذكرت كتب التراجم عددًا من شيوخه ممن سمع وتلقى منهم، من أشهرهم:

1. أحمد بن سعيد أبي العباس بن نفيس (31).
2. أحمد بن محمد القنطري (32).
3. أحمد بن علي بن هاشم (33).
4. الحسن بن محمد أبو علي البغدادي (34).
5. مكّي بن أبي طالب القيسي (35).
6. أبو ذر الهروي (36).

تلاميذه: لابن شريح تلاميذ غير أن كتب التراجم لم تنص إلا على النزر اليسير منهم وهم:

1. ابنه أبو الحسن شريح بن محمد (37).
2. عيسى بن حزم بن عبد الله بن اليسع (38).
3. أحمد بن خلف بن عيسون (39).
4. منصور بن الخير بن يملي المغراوي (40).

ثناء العلماء عليه: لقد أثنى العلماء على ابن شريح بعبارات تدل على جلالته قدره، وأنه قد بلغ مبلغاً في العلم والإمامة، من ذلك: قال ابن بشكوال: "وكان: من جلة المقرئين وخيارهم، ثقة في روايته"⁽⁴¹⁾، وقال أبو جعفر الضبي: "فقيه مقرئ محدث نحوي أديب رئيس وقته في صنعه"⁽⁴²⁾، وقال الذهبي: "وكان رأساً في القراءات، بصيراً بالنحو والصرف، فقيهاً كبير القدر، حجة، ثقة"⁽⁴³⁾، وقال ابن الجزري: "الأستاذ المحقق مؤلف الكافي والتذكير"⁽⁴⁴⁾.

طريقته في تدريس القراءات: كان يقرئ بما في كتابه الكافي في القراءات السبع جمعاً وإفراداً، نقل ذلك ابنه عنه فقال: "حدثني به أي: كتاب الكافي أبي مؤلفه رحمه الله قراءة عليه وقرأت عليه القرآن العظيم بما تضمنه سبع ختمات مفردة ومجموعة حسب عادته نفع الله بذلك برحمته"⁽⁴⁵⁾.

آثاره: ألف ابن شريح كتباً كثيرة في علوم القرآن والقراءات ذكرتها كثير من كتب الفهارس، لكن لم تحفظ لنا المكتبات من ذلك التراث إلا كتاب الكافي في القراءات السبع، ولعل باقي كتبه قد ضاعت مع تراث المسلمين بفعل الأعداء⁽⁴⁶⁾، ومن أشهر كتبه المفقودة:

1. التذكير في القراءات السبع⁽⁴⁷⁾.
2. اختصار الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي⁽⁴⁸⁾.
3. رواية الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء⁽⁴⁹⁾.
4. قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي في رواية أبي عبد الله بن المتوكل اللؤلؤي الملقب برويس وفي رواية أبي الحسن روح بن عبد المؤمن عنه أيضاً⁽⁵⁰⁾.
5. اثنان وعشرون رواية ذكرها عنه ابن خير الإشبيلي وأسندها⁽⁵¹⁾.
6. المكي والمدني من القرآن واختلاف المكي والمدني في آية⁽⁵²⁾.
7. تبصرة التذكرة ونزهة التبصرة⁽⁵³⁾.

وفاته: توفي ابن شريح في شوال سنة (476هـ)، وكان عمره (84) عاماً.

المطلب الثاني: أسباب الاختيار عند ابن شريح.

اختيارات ابن شريح في كتابه الكافي هي اختيارات خاصة؛ إذ إنه لم يكن من القراء العشرة حتى تكون له قراءة مثلهم، إنما هو ناقل لهذا العلم، فاختياراته هي اختيار أوجه للقراء السبعة لسبب معين، وفيه دليل على أن باب الاختيار قد ضاقت دائرته بعد استقرار القراءات على ما ورد عن القراء السبعة، وقد سار ابن شريح في اختياراته على منوال من سبقه من علماء القراءات بالمغرب، مثل: مكي، والمهدوي، والداني، وغيرهم⁽⁵⁴⁾، وبتتبع اختياراته تبين لنا أن سبب الاختيار⁽⁵⁵⁾ عنده لا يخرج عن الآتي:

1. كونه أكثر من القراءة به على شيوخه: قال: "واختياري الأخذ لجماعة القراء إلا حمزة بالفصل بها بين كل سورتين، إلا بين الأنفال وبراءة، وبه قرأت على أكثر من قرأت عليه" (56).

وهذا يدل على أن القراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول وهكذا، وقد يعبر بعضهم عن هذا السبب بأنه قراءة العامة، قال مكي: "وأكثر اختياراتهم، إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه. والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة، وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية، فوجب الاختيار، وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع، وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات، وأصحها سنداً، وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو، والكسائي رحمهم الله" (57).

وكون قراءة الجماعة حجة في الاختيار ظهر ذلك جلياً عند مكي، فقال: "الذي اختاره لنفسه أن أفصل بين كل سورتين بالتسمية اتباعاً لخط المصحف، ولقول عائشة رضي الله عنها: (اقرأوا ما في المصاحف)، وإجماع أهل الحرمين وعاصم على ذلك، فإجماعهم على القراءة حجة أعتمد عليها في أكثر هذا الكتاب" (58).

وهذا سبب قوي في الاختيار، بل ورد عن بعضهم عدم الاختيار حتى لا يخالف ما عليه الجماعة، من ذلك ما ورد عن مكي في لفظة (اليسع)، قال: "والقراءة بلام واحدة أحب إليّ؛ لأن أكثر القراء عليه، والقراءة بلامين حسنة، قوية في الإعراب، ولولا مخالفة الجماعة لاخترتها" (59).

2. موافقة رسم المصحف: قال ابن شريح: "فإن كان قبل الهمزة المتطرفة حركة، فإن كانت حركة ما قبلها كحركاتها، أبدلتها حرفاً من نوع الحركة التي قبلها نحو (شَاطِئ)، (لؤلؤ)، (ذراً)، (ملجئاً)، (لكل امرئ)، (إن امرؤ) تبدل مع الضم واوًا، ومع الكسر ياءً، ومع الفتح ألفاً، وهو أحسن؛ إذ لا مخالفة فيه للمصحف" (60).

وقال مكي: "فإن كانت المتطرفة، قبلها حركة، فانظر فإن كانت تلك الحركة بمنزلة حركاتها، وقفت على الهمزة بالسكون، وأبدلت منها حرفاً من جنس الحركة التي قبلها، ... فلما وقفت عليها بالسكون ومن شأن حمزة وهشام فيهما التخفيف، جرت على البديل مجرى الساكنة، وحسن ذلك لموافقة الخط للفظ، فمن شأن حمزة أن يتبع الخط في وقفه، فلا تقف على المتطرفة أبداً إلا وفقاً لا يخالف فيه لفظك خط المصحف، فعلى هذا الأصل فابن في المتطرفة أبداً" (61).

كون علة الوجه المختار هو موافقة المصحف هذا سبب قوي في الاختيار؛ لأن موافقة المصحف ركناً من أركان القراءة المقبولة، وقد سبق توضيح ذلك، وقد اعتمد على ذلك كثير من العلماء في تعليل اختيارهم.

3. كونه هو الأصل والآخر عارض: قال: "واختلفوا أيضاً في (أنبيهم)، (ونبيهم) حيث وقع، فبعضهم يكسر الهاء إذا أبدل همزة ياء، وبعضهم يتركها على حالها؛ إذ البدل عارض وهو أحسن" (62).

العمل بالأصل مذهب جماهير العلماء، وقد ورد ذلك عن حمزة وهو مذهب له، قال أبو شامة: "وهو الأشبه بمذهب حمزة، ألا تراه ضم هاء 'عليهم'، و'إليهم' و'لديهم'؛ لأن الياء قبلها مبدلة من ألف" (63).

4. اجتناب كثرة التغير في الكلمة: قال: "واختلف القراء في (بارئكم)، في هذه الرواية، فبعضهم يبدلها ياء، ويجريها مجرى ما سكونه لازم، وبعضهم يحققها، إذ سكونها عارض، وقد غيرت عن حالها، فلا تغير مرة أخرى، وهذا أحسن وأقرب من المذهب الأول" (64).

فاجتناب كثرة التغير في الكلمة هو الأصل، وعليه كثير من علماء القراءات، فيتركون بعض الوجوه خشية كثرة التغير في بنية الكلمة، قال مكّي: "فأما ما ذكرنا من الاختلاف في همزة، إذا أسكنها أبو عمرو في رواية الرقيين عنه في (بارئكم)، وإن من القراء من يبدل من همزة ياء لسكونها، على أصله في تخفيف الساكنة، وأن منهم من لا يخففها ويحققها... والاختيار في ذلك الهمز، لأنه الأصل، ولإجماع القراء عليه، ولأن التخفيف تغيير فتركه أولى" (65).

المطلب الثالث: دراسة اختيارات ابن شريح.

باب الاستعاذة والبسملة

الموضع الأول: قال: "خير ما استعمله القارئ في الاستعاذة عند ابتدائه القراءة" (66) ما أمر تعالى به نبيه

ﷺ فقال: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، فالمختار (67) (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) (68) وبه قرأت، وبه آخذ (69) (70).

الموضع الثاني: قال: "واختياري" (71) الأخذ لجماعة القراء إلا حمزة بالفصل بما بين كل سورتين، إلا بين الأنفال وبراءة، وبه قرأت (72) على أكثر من قرأت عليه (73) (74).

باب اختلافهم في المد والقصر:

الموضع الأول: قال: "ومما اتفقوا على مده حرف المد واللين إذا جاءت بعده همزة معه في كلمة" (75)، نحو:

﴿أُولَئِكَ﴾، ﴿حَافِيَيْنِ﴾، ﴿السَّمَاءِ﴾، ﴿السُّوءِ﴾، وشبهه، إلا أن يسهل همزة كقراءة هشام

وحمزة في الوقف، فإن ذلك اختلف فيه، فقليل يمد حرف المد واللين وإن سهلت الهمزة أو حذفت، وقيل لا يمد؛ إذ ذهب الموجب للمد، والمد أقيس⁽⁷⁶⁾؛ إذ التسهيل في الوقف عارض، والوجه الثاني حسن⁽⁷⁷⁾.

الموضع الثاني: قال: "وكذلك اختلف في قراءة قالون والبزي إذا سهلا الهمزة الأولى من الهمزتين المكسورتين والمضمومتين من كلمتين، والقياس المد⁽⁷⁸⁾؛ إذ التسهيل عارض لاجتماع الهمزتين"⁽⁷⁹⁾.

الموضع الثالث: قال: "وكذلك اختلفوا في قراءة من حذف الهمزة الأولى من الهمزتين المتفتحتين من كلمتين، وليس مذهبه مد حرف لحرف، نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾، ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾، ﴿أُولَئِكَ﴾، فقليل يمد حرف المد واللين وإن حذفت الهمزة، وقيل لا يمد، إذ الموجب للمد قد ذهب، والمد أقيس⁽⁸⁰⁾، إذ الحذف عارض، ولأنك إذا قد كنت مددته قبل الحذف⁽⁸¹⁾، والهمزة الثانية تقوم مقام الأولى⁽⁸²⁾، فوجب أن يكون لها حكمها، والوجه الثاني حسن⁽⁸³⁾.

الموضع الرابع: قال: "واختلف القراء إذا وقع بعد حرف من هذه الحروف حرف يدغم الأول فيه، فمنهم من يمهده أكثر من مد ما لا يدغم، ومنهم من يجعل ذلك كله سواء في المد، وذلك نحو: ﴿الْمَصَّ﴾، اللام أطول مدًا من الميم؛ لإدغام الميم من هجاء (لام) في الميم من هجاء (ميم)، و﴿طَسَمَ﴾ السين أطول مدًا من الميم؛ لإدغام النون من هجاء (سين)، في الميم من هجاء (ميم)⁽⁸⁴⁾، فأما على قراءة حمزة فمد السين والميم سواء؛ لأنه يظهر النون وكذلك الصاد من ﴿كَهَيَّصَ﴾ أطول مدًا من الكاف في قراءة من أدغم الدال من هجاء (صاد) في الدال من (ذكر)، وأما من لم يدغم فمدهما عنده واحد، وتفضيل المد في المدغم أحسن وأقوى⁽⁸⁵⁾، والوجه الآخر حسن⁽⁸⁶⁾.

الموضع الخامس: قال: "فأما الميم من أول سورة آل عمران على قراءة الجماعة، والميم من أول سورة العنكبوت على قراءة ورش، فإن القراء اختلفوا فيها، فبعضهم يمهدها كمد غيرها إذ كانت الحركة عارضة، وهو القياس⁽⁸⁷⁾، وبعضهم يمهدها دون مد غيرها، إذ كان المد من أجل التقاء الساكنين، فلما تحركت زال المد لزوال موجهه، وهذا أيضًا حسن⁽⁸⁸⁾،⁽⁸⁹⁾.

الموضع السادس: قال: "ومن هذا الباب الوقف على أواخر الكلم التي قبل آخرها حرف مد ولين، نحو: ﴿عَلِيمٌ﴾، ﴿خَبِيرٌ﴾، ﴿غَفُورٌ﴾، ﴿شَكُورٌ﴾، ﴿يَعْلَمُونَ﴾،... وشبهه اختلف القراء في ذلك، فمنهم من إذا وقف بالسكون مد لالتقاء الساكنين⁽⁹⁰⁾، وإن كان السكون عارضًا، وكذلك إن وقف على المرفوع منه بالإشمام مد أيضًا؛ لأن الحرف المشم ساكن، وإن رام الحركة في المرفوع منه والمخفوض كان المد أقل منه إذا

وقف بالسكون، ومنهم من لا يمد وإن وقف بالسكون، ويمكن إذ كان ذلك عارضاً وهو القياس، والأمر متقارب⁽⁹¹⁾، فافهم⁽⁹²⁾.

كتاب الهمزات

باب الهمزتين من كلمتين

قال: "الرابع: أن تكونا مفتوحتين من كلمتين، نحو: ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾، ﴿شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾، فقرأ ورش وقبيل بتحقيق الأولى، وبيدلان الثانية ألفاً، وقد قيل إنهما يجعلانها بين الهمزة والألف... {وكذلك مذهبه في المكسورتين، والمضمومتين من كلمتين} وكل ما ذكرته عنهما أنهما يجعلانها بين بين⁽⁹³⁾ فهو أحسن فيه من البديل" (94) (95).

باب الهمزة الساكنة

قال: "واختلف القراء في ﴿بَارِكُمْ﴾، في هذه الرواية، فبعضهم يبدلها ياءً، ويجريها مجرى ما سكونه لازم⁽⁹⁶⁾، وبعضهم يحققها؛ إذ سكونها عارض، وقد غيرت عن حالها، فلا تغير مرة أخرى، وهذا أحسن وأقيس⁽⁹⁷⁾ من المذهب الأول⁽⁹⁸⁾.

باب الوقف على المهموز

الموضع الأول: قال: "واختلف القراء في الوقف على ﴿وَرِيًّا﴾، و﴿وَتَوَيَّ﴾، إذا سهلوا همزتها، فمنهم من أدغم⁽⁹⁹⁾، ومنهم من أظهر، والإظهار أحسن⁽¹⁰⁰⁾، وعليه العمل⁽¹⁰¹⁾؛ لأن البديل عارض، وقد صارت الواو والياء حرفي مد ولين، ولا تدغم حروف المد واللين" (102).

الموضع الثاني: قال: "واختلفوا أيضاً، في: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾، ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ حيث وقع، فبعضهم يكسر الهاء⁽¹⁰³⁾ إذا أبدل الهمزة ياءً، وبعضهم يتركها على حالها⁽¹⁰⁴⁾؛ إذ البديل عارض وهو أحسن⁽¹⁰⁵⁾ (106).
الموضع الثالث: قال: "وأما إذا كانت أول كلمة، واتصلت بكلمة قبلها، ووقفت عليها، حققتها⁽¹⁰⁷⁾، وقد روي عنه تخفيفها⁽¹⁰⁸⁾، والتحقيق أحسن⁽¹⁰⁹⁾ وأكثر⁽¹¹⁰⁾، نحو قوله: ﴿يَصْلِحُ أَقْبَنَا﴾، ﴿لِقَاءَنَا أَتَيْتِ﴾، ﴿الَّذِي أَوْثَقَنَ﴾ وشبهه" (111).

الموضع الرابع: قال: "والأخفش يجعل المكسورة التي قبلها ضمة واواً⁽¹¹²⁾ وجعلها بين الهمزة والواو حسن⁽¹¹³⁾، وأن تجعل بين الهمزة والياء أحسن⁽¹¹⁴⁾، هذا مذهب سيويه⁽¹¹⁵⁾، نحو: ﴿سُئِلُوا﴾" (116).

الموضع الخامس: قال: "وكذلك يجعل الأخفش المضمومة التي قبلها كسرة ياءً، وجعلها بين الهمزة والياء حسن أيضاً، وسيبويه يجعلها بين الهمزة والواو⁽¹¹⁷⁾ وهو أحسن، نحو: ﴿مُسْتَهْزِؤْنَ﴾" (118).

الموضع السادس: قال: "ويجوز في الواو والياء الأصليتين، كانتا حرفي مد ولين، أو حرفي لين أن تحريا مجرى الزائد في البدل والإدغام، نحو: ﴿سَيِّتَ﴾، ﴿مَوِيلًا﴾، ﴿شَيْئًا﴾، ﴿سَوَاءَ﴾، ﴿السَّوَاءِ﴾، ﴿كَهَيْئَةٍ﴾، ﴿الْمَوْدَةِ﴾، حكى ذلك يونس⁽¹¹⁹⁾، ونقل الحركة إليه أحسن⁽¹²⁰⁾ (121).

الموضع السابع: قال: "فإن كانت مفتوحة أبدلتها ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين لا غير؛ لأن الروم لا يجوز في المنصوب، وتمد لأن الحذف عارض، ومن القراء من لا يمد؛ لأن الموجب للمد قد زال، والمد أقيس؛ لأن الحذف عارض؛ ولأنك قد كنت مددت قبل الحذف" (122).

الموضع الثامن: قال: "فإن كانت حركة ما قبلها كحركاتها، أبدلتها حرفاً من نوع الحركة التي قبلها ﴿شَطِطِي﴾، ﴿لُؤْلُؤُ﴾، ﴿ذَرَا﴾، ﴿مَلَجْنَا﴾، ﴿لِكُلِّ أَمْرِي﴾، ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾ تبدل مع الضم واوًا، ومع الكسر ياءً، ومع الفتح ألفاً، وهو أحسن؛ إذ لا مخالفة فيه للمصحف (123) (124).

الموضع التاسع: قال: "والأحسن في هذا الفصل كله أن تقف عليه بالسكون والبدل، تبدل منها حرفاً بحركة ما قبلها، كفعلك بالساكنة إذا سهلتها" (125).

الموضع العاشر: قال: "وأما الهمزة المتحركة التي تكون أول الكلمة، واتصلت بها حروف المعاني، ولم يتغير بناءؤها، نحو: ﴿ءَأْنْتَ قُلْتَ﴾، ﴿أَلَلَّهُ﴾، ﴿أُئِلْفَى﴾، ﴿بَائِي﴾، ﴿فَبَائِي﴾، ﴿أَفَأَنْتَ﴾، ﴿فَأَنْكُرُ﴾، ﴿وَالْأَرْضَ﴾، ﴿يَأْيُهَا﴾، ﴿هَتَأْنُمُ﴾، وشبهه فلم يأت عن حمزة في ذلك شيء، وقد اختلف القراء فيه، فيعضهم يحقق، وبعضهم يسهل، والتسهيل⁽¹²⁶⁾ في ذلك كله أحسن" (127).

باب نقل ورش الحركة

قال: "واختلف عن ورش في نقل الحركة إلى هاء السكت، في قوله تعالى: ﴿كُنَيْيَّةً﴾ (١٩) ﴿إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩ - ٢٠]، فأخذ له قوم بنقل الحركة⁽¹²⁸⁾، وترك النقل أحسن⁽¹²⁹⁾ (130)، ويلزم من نقل الحركة إليها أن يدغمها في قوله: ﴿مَالِيَةً﴾ (٢٨) ﴿هَلْكَ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩]؛ لأنه قد جعلها كالأصلي، إذ نقل إليها الحركة، والإظهار أحسن" (131).

باب تفخيم اللامات وترقيقها لورش

الموضع الأول: قال: "واختلف عنه، أي: ورش - في اللام المشددة بعد الصاد، وإذا حال بين اللام والصاد ألف أو لام، نحو: ﴿يَصَلِّي﴾، ﴿يُصَلِّبُوا﴾، ﴿فَصَالًا﴾، فبعضهم فخم⁽¹³²⁾، وبعضهم قرأ بين اللفظين⁽¹³³⁾، والتفخيم أشهر عنه⁽¹³⁴⁾»⁽¹³⁵⁾.

الموضع الثاني: قال: "واختلف عنه في قوله تعالى: ﴿وَأَخْلَصُوا﴾، و﴿الْمُخْلِصِينَ﴾، و﴿وَلِيَتَلَطَّفْ﴾، و﴿أَخْلَطَ﴾، و﴿خَلَطُوا﴾، و﴿وَأَغْلَطَ﴾، وشبه ذلك فبعضهم قرأ اللام فيهن بين اللفظين⁽¹³⁶⁾، وبعضهم فخمها⁽¹³⁷⁾، وهو أكثر⁽¹³⁸⁾.

باب الراءات

الموضع الأول: قال: "وقرأت له ﴿وَزَرَكَ﴾، و﴿ذَكَرَكَ﴾ في (ألم نشرح)، بين اللفظين⁽¹³⁹⁾ وبالتفخيم⁽¹⁴⁰⁾، وتفخيمهما أكثر وأشهر⁽¹⁴¹⁾»⁽¹⁴²⁾.

الموضع الثاني: قال: "واختلف عنه في: ﴿إِجْرَامِي﴾، فقرأته بين اللفظين وبالتفخيم⁽¹⁴³⁾، وبين اللفظين أكثر⁽¹⁴⁴⁾.

الموضع الثالث: قال: "وأما الراء الساكنة فوافق الجماعة فيها على جميع أحوالها المذكورة في الباب قبل هذا، إلا ﴿الْمَرْءَ﴾، فإنه روى عنه ترقيق رائه⁽¹⁴⁵⁾، والتفخيم⁽¹⁴⁶⁾ أكثر وأحسن⁽¹⁴⁷⁾»⁽¹⁴⁸⁾.

الموضع الرابع: قال: "واختلف أصحابه فيها إذا انكسر ما قبلها، وجاء بعدها حرف استعلاء⁽¹⁴⁹⁾، نحو: ﴿فِرْقَةٍ﴾، ﴿قِرطَاسٍ﴾، وشبهه⁽¹⁵⁰⁾، في الترقيق والتفخيم⁽¹⁵¹⁾، وبالتفخيم آخذ⁽¹⁵²⁾.

باب فرش الحروف

سورة المؤمنون

قال: "واجمعوا على فتح تاء ﴿هَيَّاتَ﴾ في الموضعين، في الوصل، غير منونة، ووقف ابن كثير والكسائي عليها بالهاء، ووقف الباقون بالتاء، وقد اختلف عن قبل⁽¹⁵³⁾ والكسائي فيهما⁽¹⁵⁴⁾، وعن البيزي في الأول⁽¹⁵⁵⁾، وما ذكرته أولاً أكثر وأشهر⁽¹⁵⁶⁾.

سورة النور

قال: "قرأ أبو عمرو وأبو بكر ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ بكسر القاف، وإسكان الهاء، وسكن حفص القاف وكسر الهاء مختلصة، وكسر قالون القاف والهاء مختلصة، وقرأ الباقون مثله، إلا أنهم وصلوا الهاء بياء، وقد اختلف عن حمزة في الهاء⁽¹⁵⁷⁾ وهذا أكثر وأشهر عنه⁽¹⁵⁸⁾.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

أهم النتائج:

1. جواز الاختيار في القراءات لمن تحققت عنده الأهلية لذلك.
2. اختيارات القراء مبنية على أدلة ومآخذ لغوية ومعنوية.
3. اختيارات ابن شريح كلها لم يخالف فيها المشهور المقروء به.

أهم التوصيات:

1. دراسة آراء علماء القراءات واختياراتهم وإثبات ذلك بالأدلة الصحيحة.
2. التنقيب عن كتب القراءات المخطوطة والمفقودة ودراستها دراسة وافية.
3. النظر في أسانيد القراءات الشاذة ودراستها، ومعرفة سبب شذوذ القراءات.

الهوامش:

- (1) سأعتمد ترتيب المحقق الزهراني للكتاب حيث ذكر الاختيارات مرتبة واستخرجها من مضامها لكن دون تعليق، والذي هو من صلب هذا البحث.
- (2) مفردات غريب القرآن للراغب الأصبهاني (ص: 161).
- (3) معرفة القراء الكبار للذهبي (ص: 153).
- (4) الإبانة عن معاني القراءات لمكي (ص: 89).
- (5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (1/ 52).
- (6) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن للجزائري (ص: 121).
- (7) حديث الأحرف السبعة لعبدالعزیز قارئ (ص: 131).
- (8) الاختيار عند القراء لفلاته (ص: 43).
- (9) البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم: (4992)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف رقم: (818).
- (10) أخرجه مسلم كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف رقم: (820).
- (11) الأحرف السبعة للقرآن للداني (ص: 46).
- (12) التمهيد لابن عبد البر (8/ 279).
- (13) النشر في القراءات العشر (1/ 9).
- (14) الإبانة عن معاني القراءات (ص: 49).
- (15) المرشد الوجيز لأبي شامة (1/ 64).
- (16) معرفة القراء الكبار (ص: 65).
- (17) الإبانة عن معاني القراءات (ص: 83).
- (18) غاية النهاية لابن الجزري (2/ 167).
- (19) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (1/ 418).
- (20) الإبانة عن معاني القراءات (ص: 89).
- (21) النشر في القراءات العشر (1/ 13).
- (22) النشر في القراءات العشر (1/ 13).
- (23) النشر في القراءات العشر (1/ 13).
- (24) تفسير القرطبي (1/ 54).
- (25) النشر في القراءات العشر (1/ 11).
- (26) النشر في القراءات العشر (1/ 10).
- (27) ينظر ترجمته في: الصلة لابن بشكوال (ص: 523)، بغية الملتبس (ص: 81)، سير أعلام النبلاء (18/ 554)، القراء الكبار (ص: 243)، غاية النهاية (2/ 153)، نفح الطيب (2/ 141).
- (28) الكافي في القراءات السبع لابن شريح (ص: 40).
- (29) الصلة لابن بشكوال (ص: 523)، سير أعلام النبلاء للذهبي (18/ 554).
- (30) الصلة لابن بشكوال (ص: 524)، نفح الطيب (2/ 141).
- (31) القراء الكبار (ص: 232)، غاية النهاية (1/ 56).

- (32) غاية النهاية (1/ 136)، لسان الميزان (1/ 306).
- (33) القراء الكبار (ص: 225)، غاية النهاية (1/ 89).
- (34) القراء الكبار (ص: 221)، غاية النهاية (1/ 230).
- (35) الصلة لابن بشكوال (ص: 524)، معرفة القراء الكبار (ص: 243).
- (36) سير أعلام النبلاء (17/ 554).
- (37) القراء الكبار (ص: 273)، غاية النهاية (1/ 324).
- (38) غاية النهاية (1/ 608).
- (39) القراء الكبار (ص: 268)، غاية النهاية (1/ 52).
- (40) القراء الكبار (ص: 268)، غاية النهاية (2/ 312).
- (41) الصلة لابن بشكوال (ص: 524).
- (42) بغية الملتبس (ص: 81).
- (43) سير أعلام النبلاء (18/ 555).
- (44) غاية النهاية (2/ 153).
- (45) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: 31).
- (46) الكافي في القراءات السبع (ص: 83).
- (47) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: 31).
- (48) الصلة لابن بشكوال (ص: 524).
- (49) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: 34).
- (50) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: 34).
- (51) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: 34).
- (52) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: 37).
- (53) هدية العارفين (2/ 74).
- (54) شرح الهداية للمهدوي (1/ 151).
- (55) بعد تبني لأسباب الاختيار عند ابن شريح وجدتها لا تخرج عن هذه الأسباب المذكورة، وهي التي ذكرها الباحث الزهراني في تحقيقه للكتاب، فكان لي بعد ذلك التعليق على هذه الأسباب، ومقارنتها بكلام علماء القراء.
- (56) الكافي في القراءات السبع (ص: 202).
- (57) الإبانة عن معاني القراءات (ص: 89).
- (58) الكشف (1/ 21).
- (59) الكشف (1/ 438).
- (60) الكافي في القراءات السبع (ص: 244).
- (61) الكشف (1/ 112 . 113).
- (62) الكافي في القراءات السبع (ص: 236).
- (63) إبراز المعاني من حرز الأمان (ص: 172).
- (64) الكافي في القراءات السبع (ص: 230).
- (65) الكشف (1/ 86).

- (66) وهو محل إجماع منهم، نقل الإجماع في ذلك السخاوي. جمال القراء (ص: 580).
- (67) وهو اختيار مكي، وأبي معشر الطبري، وابن غلبون، ورجح ذلك الداني، وجعله ابن الجزري اللفظ المختار لكل القراء.
- ينظر: الكشف (8/1)، التلخيص (ص: 133)، التذكرة (62/1)، التيسير (ص: 16)، النشر في القراءات العشر (1/ 243).
- (68) نقل الاتفاق على هذا اللفظ بعينه، أبو طاهر بن سوار، وأبو العز القلانسي، ونص السخاوي على إجماع الأمة على هذا اللفظ. ينظر: المستنير (ص: 439)، الكفاية الكبرى (ص: 101)، جمال القراء (ص: 579).
- (69) الكافي في القراءات السبع (ص: 201).
- (70) اختيار ابن شريح لهذا اللفظ من ألفاظ الاستعاذة اختيار قوي، كونه منصوفاً عليه في الكتاب والسنة، أما الكتاب فقد سبقت الآية في ذلك، وأما السنة فلحديث سليمان بن صرد، قال: استب رجلان عند النبي ﷺ، فجعل أحدهما تحمر عيناه وتنتفخ أوداجه، قال رسول الله ﷺ: "إني لأعرف كلمة لو قالها لذهب عنه الذي يجد: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، وهو اللفظ المتفق عليه عند عامة القراء. ينظر: صحيح البخاري (8/ 15)، صحيح مسلم (4/ 2015).
- (71) وهو اختيار مكي، وأبي معشر الطبري. ينظر: الكشف (21/1)، التلخيص (ص: 134).
- (72) وعلل مكي ذلك باتباع خط المصاحف، ولقول عائشة رضي الله عنها: (اقرأوا ما في المصاحف)، وإجماع أهل الحرمين وعاصم على ذلك، فإجماعهم حجة عنده كما نص على ذلك في غير ما موضع، وليتبين أن السورة الأولى قد تمت، وأن الثانية مبتدأ بها. الكشف (21/1).
- (73) الكافي في القراءات السبع (ص: 202).
- (74) اختيار ابن شريح لهذا الوجه، متجه لما ذكر من العلل على ذلك، والقراءة سنة متبعة، ولموافقة رسم المصحف في ذلك؛ ولأن ما ذكر من أوجه أخرى للفصل بين السورتين إنما هو اختيار منهم قال الداني: "وليس في ذلك أثر يروى عنهم وإنما هو استحباب من الشيوخ". ينظر: التيسير (ص: 18).
- (75) ذكر ابن الجزري أن ذلك محل إجماع منهم قال: "وقد أجمع الأئمة على مد نوعي المتصل وذو الساكن اللازم، وإن اختلفت آراء أهل الأداء، أو آراء بعضهم في قدر ذلك المد. النشر في القراءات العشر (1/ 314).
- (76) وهو اختيار مكي، والداني، والشاطبي، وغيرهم. ينظر: الكشف (60/1)، التيسير (ص: 40)، الشاطبية (ص: 17) قال الشاطبي: 208 - وَإِنْ حُرِفَ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُعَيَّرٍ ... يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا.
- واختيار ابن شريح لهذا الوجه اختيار قوي عملاً بالأصل، وكونه هو مذهب جماهير القراء نص على ذلك ابن الباذش في إقناعه قال: وغير أبي عمرو لا يذكر في ذلك إلا التمكين فقط. الإقناع (ص: 207).
- (77) ورجح الوجهان ابن الجزري وانتصر لهما قال: "والمذهبان قويان، والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصاً وأداءً، قرأت بهما جميعاً... ثم فصل القول فيهما بقوله: والتحقيق في ذلك أن يقال فيما ذهب بالتغير اعتباطاً: هو الثاني، وفيما بقي له أثر يدل عليه: هو الأول؛ ترجيحاً للموجود على المعلوم. النشر في القراءات العشر (1/ 354).
- (78) يجري فيه الخلاف مثل سابقه.
- (79) الكافي في القراءات السبع (ص: 215).
- (80) هذا في من يقصر المد المنفصل وهو السوسي والبيزي، ووجه عن قالون والدوري، واختيار ابن شريح المد.
- (81) وذلك عند الوقف على الكلمة الأولى فإن المد يصير من قبيل المد المتصل وهم متفقون على مده.
- (82) الكشف (75/1).
- (83) الكافي في القراءات السبع (ص: 215).

(84) قال مكّي: والعلة في ذلك أن المشدد حرف يقوم مقام حرفين، وفي زنة حرفين، فطال المد قبله باشتغال اللسان بإخراج حرف هو في الأصل حرفان، وأيضاً فإن جواز التقاء الساكنين إنما هو في الأصل للمشدد، وقس عليه غير المشدد، فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع، والمشدد هو الأصل، والأصل له منزلة على الفرع. الكشف(66/1).

(85) وهو اختيار مكّي، وأبي حاتم السجستاني، وابن سفيان، قال ابن الباذش: وما كان منه مدغماً أطول مما لم يكن مدغماً عند أكثر أهل الأداء.

ينظر: الكشف(67/1)، النشر(318/1)، الإقناع في القراءات السبع (ص: 235)، الهادي في القراءات السبع(ص:120).

(86) الكافي في القراءات السبع(ص:217).

(87) فرق مكّي بين الموضوعين فقال: فلما كانت الحركة في الميم ليست بلازمه؛ أبقى المد على حاله؛ لسكون الميم وسكون الباء قبلها، وهو القياس والاختيار في (الم أحسب)، ومنهم من لا يمدّه؛ لأن الثاني قد تحرك، فزال لفظ الميم لالتقاء الساكنين وعليه أكثر القراء في (الم الله)، وهو الاختيار لإجماعهم على ذلك. الكشف(65/1).

(88) وهو اختيار ابن غلبون قال: وكلا القولين حسن، غير أني بغير مد قرأت فيهما، وبه آخذ. التذكرة في القراءات الثمان(71/1).

(89) الكافي في القراءات السبع(ص:219).

(90) يقصد بذلك مرتبة الإشباع، وقد نسب الداني ذلك للقدماء من مشيخة المصريين، وهو اختيار الإمام الشاطبي لجميع القراء.

ينظر: جامع البيان (2/ 501)، النشر (1/ 335).

(91) كلام المؤلف يشعر أن في المد العارض للسكون وجهان للقراء الطول والقصر، والصحيح أن بينهما مرتبة التوسط، مراعاة لاجتماع الساكنين، وكونه عارض، وهو مذهب ابن مجاهد، واختيار أبي بكر الشذائي، والأهوازي، وابن شيطا، ووجه للداني نسبة لأصحاب التوسط، والشاطبي أيضاً. ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (2/ 501)، النشر في القراءات العشر (1/ 335).

(92) الكافي في القراءات السبع(ص:220).

(93) واختار التسهيل فيها أبو معشر الطبري، وابن غلبون، والداني، وابن الباذش. ينظر: التلخيص(ص:174)، التذكرة(116/1)، التيسير (ص: 33)، الإقناع (ص: 179).

(94) واختار البديل فيها قولاً واحداً ابن سفيان، وذكر ابن الجزري الوجهان فيها وصححهما. ينظر: الهادي في القراءات السبع(ص:128)، النشر في القراءات العشر (1/ 384).

(95) الكافي في القراءات السبع(ص:225).

(96) وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون أنفرد بإبدالها لعل سكوتها فأشبهت الهمز الساكن المبدل في قراءته، ونص على إبدالها أبو شامة ونسب هذا المذهب لابن شريح من كتاب التذكير، قلت: وهذا مخالف لما جاء في الكافي، وعلت إبدالها عند أبي شامة هي: التزام أكثر القراء والعرب إبدال همزة البرية فأجرى ما هو مشتق من ذلك مجراه والله أعلم. ينظر: التذكرة(139/1)، إبراز المعاني (ص: 152).

(97) وهو اختيار مكّي، والداني، وابن الباذش، وصححه ابن الجزري فقال: وأنفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من (بارئكم) في حرفي البقرة حالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحفاً ذلك بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً، فلا يعتد به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى وأيضاً، فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفاً أصل أبي عمرو، وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من البراء وهو التراب، وهو فقد همز " مؤصدة " ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فإن الهمز في هذا أولى، وهو الصواب، والله أعلم.

ينظر: الكشف(86/1)، التبصرة(ص:303)، التيسير(ص:73)، الإقناع (ص: 197)، النشر في القراءات العشر (1/ 393).

(98) الكافي في القراءات السبع(ص:230).

- (99) اتباعاً لخط المصحف، ولسهولة النطق بها وهي العلة التي من أجلها خفف الهمز عموماً. قلت: وهو اختيار ابن غلبون، والداني، قال الداني: والإدغام أولى؛ لأنه قد جاء منصوباً عن حمزة في قوله: ورثياً لموافقة رسم المصحف الذي جاء عنه اتباعاً عند الوقف على الهمزة. ينظر: التذكرة (148/1)، جامع البيان في القراءات السبع (2/586).
- (100) وهو اختيار مكّي، وابن الباذش. ينظر: التبصرة (ص:311)، الإقناع في القراءات السبع (ص:206).
- (101) الوجهان صحيحان نص على ذلك الداني، وابن الجزري. ينظر: التيسير (ص:39)، النشر (1/461)، الواقي (ص:118).
- (102) الكافي في القراءات السبع (ص:235).
- (103) اختيار ابن مجاهد، وأبي الطيب ابن غلبون، وابنه أبي الحسن، ومن تبعهم. السبعة (ص:154)، التذكرة (150/1)، النشر (1/431).
- (104) وهو اختيار ابن مهران، ومكّي، والمهدوي، والداني، وابن سفيان، والجمهور. ينظر: شرح الهداية (260/1)، الهادي في القراءات السبع (ص:140)، جامع البيان (2/586)، وقف حمزة وهشام للمراي (ص:119)، النشر في القراءات العشر (1/431).
- (105) الكافي في القراءات السبع (ص:236).
- (106) صحح ابن غلبون، والداني الوجهين، ورجح ابن الجزري الضم، قال ابن الجزري: والضم هو القياس، وهو الأصح، فقد رواه منصوباً محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليم، وإذا كان حمزة ضم هاء (عليهم، وإليهم، ولديهم) من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف، فكان الأصل فيها الضم: فضم هذه الهاء أولى وأصل، والله أعلم. ينظر: التذكرة (150/1)، التيسير (ص:39)، النشر في القراءات العشر (1/432).
- (107) وهو اختيار مكّي، وابن غلبون، ابن سفيان، والمهدوي، وابن الباذش، وأبي طاهر بن سوار. ينظر: التبصرة (ص:346)، التذكرة (158/1)، الهادي (ص:140)، شرح الهداية (59/1)، الإقناع (ص:210)، المستنير (ص:383).
- (108) اختاره الداني في جامع البيان قال: وهذا مذهب شيخنا أبي الفتح، والجمهور من أهل الأداء وهو اختياري. جامع البيان (2/600).
- (109) قال ابن الجزري: وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك إلا ما شذ فيه ابن سفيان، ومن تبعه من المغاربة كالمهدوي، وابن شريح، وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله، كأنهم أجروه مجرى المبتدأ، وهذا وهم منهم وخروج عن الصواب، وذلك أن هذه الهمزات وإن كن أوائل الكلمات فإنهن غير مبتدآت؛ لأنهن لا يمكن ثبوتهن سواكن إلا متصلات بما قبلهن؛ فلهذا حكم لهن بكونهن متوسطات. النشر في القراءات العشر (1/431).
- (110) صحح الداني الوجهين قال: والمذهبان جيدان وبهما ورد نص الرواة وبالله التوفيق. التيسير في القراءات السبع (ص:41).
- (111) الكافي في القراءات السبع (ص:237).
- (112) دبر الهمزة فيه بحركة ما قبلها، وعلته في ذلك أنه لو جعلها بين الهمزة والياء الساكنة كما يقول سيبويه لصارت ياء ساكنة قبلها ضمة، وذلك لا يجوز، وتبعه على ذلك الشاطبي وجمهور النحاة على ذلك عنه، ينظر: الكشف (106/1)، معاني القرآن للأخفش (1/49)، وقف حمزة وهشام للمراي (ص:134)، النشر في القراءات العشر (1/444).
- (113) هذا الوجه رده الإمام الشاطبي فقال: وَمَنْ ... حَكَى فِيهِمَا كَأَلْيَا وَكَأَلَوَا أَعْضَالًا. أي تسهل كل واحدة منها بينها وبين حرف من جنس حركة ما قبلها لا من جنس حركتها، وعلتهم في ذلك. ينظر: الشاطبية (ص:20)، إبراز المعاني (ص:175).
- (114) وهو اختيار مكّي، وأبي طاهر، والمهدوي، وأبي طاهر بن سوار، وابن الفحام، وأبي الطيب بن غلبون وابنه أبي الحسن طاهر، واختار الداني من مذهب الأخفش وسيبويه ما وافق الرسم. ينظر: الكشف (106/1)، العنوان (ص:55)، شرح الهداية (61/1)، المستنير (ص:388)، التذكرة (156/1)، جامع البيان (2/597)، النشر (1/444).

(115) علته في ذلك أنها ليست بياء ساكنة محضة، إنما هي بين بين بزنتها متحركة، فكما تكون الضمة قبلها وهي متحركة، كذلك تكون قبلها وهي بين بين، قال الداني: وهذا مذهب الخليل وسيبويه وهو القياس. ينظر: الكشف(106/1)، جامع البيان (2/595).

(116) الكافي في القراءات السبع(ص:239).

(117) لأنها بين الهمزة المضمومة والياء الساكنة فحركتها أولى بها من حركة ما قبلها.

(118) الكافي في القراءات السبع(ص:240).

(119) وحكاة الكسائي، وسيبويه غير أنه لم يقسه فخصه بالسماح، ولم يجعله مطرداً، وحكى ابن سوار، وأبو العلاء الهمداني وغيرهما الوجهين، قال الشاطبي:

251 - وَمَا وَائِزٌ أَصْلِيٌّ تَسْكَنُ قَبْلَهُ ... أَوْ أَلْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالْإِذْعَامِ حُمَلًا وَهُوَ مِنْ زِيَادَاتِ الشَّاطِبِيَّةِ عَلَى التَّيْسِيرِ

ينظر: إبراز المعاني (ص: 180)، المستنير(ص:385)، الشاطبية (ص: 20)، وقف حمزة وهشام للمرادي(ص:167)النشر(436/1). (120) وهو اختيار مكّي، وابن غلبون، والداني، وابن الباذش، قال ابن الجزري: والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو النقل ليس إلا، وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي، ولا أخذ بسواه، والله الموفق. ينظر: الكشف(109/1)، التبصرة(ص:316)، التذكرة(153/1)، التيسير(ص:39)، الإقناع (ص: 206)، النشر (1/436).

(121) الكافي في القراءات السبع(ص:241).

(122) الكافي في القراءات السبع(ص:243).

(123) الكافي في القراءات السبع(ص:244).

(124) هذا هو التخفيف الرسمي وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل الأداء كالداني، ومكي، والشاطبي ومن تبعهم على ذلك من المتأخرين، قال الشاطبي: 244 - وَقَدْ ... رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا.

245 - فَفِي أَلْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ ...

ينظر: التبصرة (ص:321)، الكشف (112/1)، التيسير(ص:41)، الشاطبية (ص: 20)،

(125) الكافي في القراءات السبع(ص:245).

(126) يقصد بذلك مطلق التغيير قال ابن الجزري: فتسهيل هذا القسم كالقسم قبله يبدل في الصورة الأولى وهي المفتوحة بعد الكسر ياء، ويسهل بين بين في الصور الخمس الباقية، إلا أنه اختلف عن حمزة في تسهيله كالاختلاف في تسهيل المتوسط بغيره من المتحرك بعد الساكن مما اتصل رسماً نحو (يا أيها، والأرض) فسهله الجمهور كما تقدم، وحققه جماعة كثيرون. النشر في القراءات العشر (1/438).

(127) الكافي في القراءات السبع(ص:246).

(128) وعلمته في ذلك أنه أجراه مجرى كل ساكن، يقع قبل الهمزة، غير حروف المد واللين، فألقى على الهاء الحركة لسكونها. الكشف (93/1).

(129) لأن الوقف على الهاء لازم، ولذلك جيء بها، فإذا كان الوقف على الهاء هو الأصل، فهي غير متصلة بالهمزة، والهمزة مبتدأ بها، فلا يحسن في هذا التقدير إلقاء الحركة؛ لأن الحركة إنما تلقى على ساكن متصل لفظه بالهمز. الكشف(93/1).

(130) وهو مذهب جمهور أهل الاداء، وهو اختيار مكّي، والداني، والشاطبي، وقد ضعف الشاطبي النقل بقوله:

234 - وَكِتَابِيَّةٌ ... بِالسَّكَنِ عَنْ وَرْثِ أَصْحُ تَقَبَّلَا

قال ابن الجزري: وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية، وذلك أن هذه الهاء هاء سكت، وحكمها السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح، وأيضاً فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل

إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر، وهو تحريكها، فيجتمع في حرف واحد مخالفتان.

ينظر: التبصرة (ص:309)، التيسير (ص:36)، الإقناع (ص:186)، الشاطبية (ص:19)، النشر في القراءات العشر (1/409). (131) الكافي في القراءات السبع (ص:249).

(132) وهو اختيار الداني في جامع البيان، وذكر الشاطبي الوجهين في ذلك فقال: 361 - وفي طال خُلف مع فضالاً وعندماً ... ينظر: جامع البيان (2/789)، الشاطبية (ص:29).

(133) يقصد بين اللفظين الترتيق، وهو مذهب مكّي، الداني، وأبي طاهر، وابن غلبون، والمهدوي.

ينظر: التبصرة (ص:416)، التيسير (ص:58)، العنوان (ص:65)، التذكرة (1/246)، شرح الهداية (1/131).

(134) قال ابن الجزري: اعتدداً بقوة الحرف المستعلي، وهو الأقوى قياساً والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم..... والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله. والأرجح فيهما التغليظ؛ لأن الحجاز في الأول ألف وليس بمحصين؛ ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ. النشر (2/114). قلت: وبذلك يظهر قوة اختياره لهذا الوجه. (135) الكافي في القراءات السبع (ص:288).

(136) وهو اختيار الداني في جامع البيان قال: فإن وقعت اللام المفتوحة بين حرفين مستعليين فقوم من أهل الأداء يغلظون اللام في ذلك في مذهب ورش من طريق الأزرق من أجل حرّفي الاستعلاء، وآخر يرقّقونها لعدم النص عن ورش فيه. وبذلك قرأت وبه أخذ. ينظر: جامع البيان (2/791).

(137) اختيار المهدوي، وابن بليمة، وأبي معشر الطبري. ينظر: شرح الهداية (1/135)، تلخيص العبارات (ص:52)، التلخيص (ص:198).

(138) قوله وهو أكثر يتنافى مع ما قرره ابن الجزري حيث نسب ذلك إلى الشذوذ فقال: وقد شذ بعض المغاربة، والمصريين فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرنا... فروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء نحو خلطوا وأخلصوا، واستغلظ، والمخلصين، والخطاء، واغلظ، وزاد أي: صاحب كتاب الكافي. أيضاً تغليظها في فاختلط، ولتلتطف. الكافي في القراءات السبع (ص:290)، النشر (2/114).

(139) وهو مذهب الباقيين من أهل الأداء، وهو اختيار الداني في جامع البيان، طرداً لقياس القاعدة. جامع البيان (2/778).

(140) وهو اختيار مكّي، وابن سفيان، وابن الفحام، والمهدوي، وعلتهم في ذلك تناسب رءوس الآي. ينظر: الكشف (1/213)، الهادي (ص:223)، النشر (2/97).

(141) وبالوجهين عند ابن غلبون، وأبي معشر الطبري، وابن بليمة، والداني، وكلا الوجهين مقروء بهما واختار المصنف التفخيم كونه ورد عن الأكثرين من أهل الاداء. ينظر: التذكرة (1/225)، تلخيص العبارات (ص:50)، النشر في القراءات العشر (2/97). (142) الكافي في القراءات السبع (ص:302).

(143) فخمه قولاً واحداً ابن الفحام، وذكر الوجهين فيه مكّي، والباقيون بالترقيق قولاً واحداً، واختار المصنف الترتيق لكثرة الآخذين به من القراء. ينظر: التبصرة (ص:411)، النشر (2/97).

(144) الكافي في القراءات السبع (ص:302).

(145) وهو مذهب الأهوازي لجميع القراء، وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين، وهو مذهب ابن بليمة، الحصري، قال الحصري: ولا تقر را المرء إلا رقيقة ... لدى سورة الأنفال أو قصة السحر. وعلتهم في ذلك: كسر الهمزة بعدها.

ينظر: الوجيز (ص:113)، تلخيص العبارات (ص:51)، القصيدة الحصرية (ص:132)، النشر (2/102).

(146) ذكر الوجهين فيها كلاً من مكّي واختار الترتيق فيها، واختار الداني فيها التفخيم مع ذكره للوجهين، معللاً ذلك بالفتح قبلها. ينظر: التبصرة (ص:408)، جامع البيان (2/784).

(147) الكافي في القراءات السبع (ص: 302).

(148) قال ابن الجزري: والتفخيم هو الأصح والقياس لورش، وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في الشاطبية، والتيسير، والكافي، والهادي، والهداية، وسائر أهل الأداء سواء، وأجمعوا على تفخيم ترميمهم، وفي السرد، ورب العرش والأرض ونحوه، ولا فرق بينه وبين المرء - والله أعلم - قلت: وهذا يقوي مذهب ابن شريح في اختياره التفخيم، وقال الشاطبي:

353 - وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ يَاءٌ فَمَا لَهُمْ ... يَتَرَقِّقُهُ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْتَثِلًا

354 - وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ ... فُدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلًا

ينظر: التيسير (ص: 57)، شرح الهداية (142/1)، الشاطبية (ص: 29)، النشر في القراءات العشر (2/ 102).

(149) روى ذلك ابن بليمة في تلخيصه. ينظر: تلخيص العبارات (ص: 51).

(150) وقع الخلاف في لفظ (فرق)، وذلك لكسرة القاف قال ابن الجزري: واختلفوا في فرق من سورة الشعراء من أجل كسر حرف الاستعلاء، وهو القاف فذهب جمهور المغاربة، والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطع به في التبصرة، والهداية، والهادي، والكافي، والتجريد، وغيرها، وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الذي يظهر من نص التيسير وظاهر العنوان والتلخيصين، وغيرها. وهو القياس، ونص على الوجهين صاحب جامع البيان، والشاطبية، والإعلان، وغيرها. والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع. النشر في القراءات العشر (2/ 103).

(151) والقول بالتريق قول شاذ لا يقرأ به نص على ذلك ابن الجزري بقوله: وقد شد بعضهم فحكى تريق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق كما ذكره في الكافي، وتلخيص ابن بليمة في أحد الوجهين، وهو غلط والصواب ما عليه عمل أهل الأداء - والله أعلم -. النشر في القراءات العشر (2/ 103).

(152) الكافي في القراءات السبع (ص: 303).

(153) قال ابن الجزري: واختلف عن قبل، فروى عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزي، وهو الذي في الكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، وغيرها. وقطع له بالهاء فيهما صاحب التبصرة، والتيسير، والشاطبية، والعنوان، والتذكرة، وتلخيص العبارات، وغيرها. وبذلك قرأ الباقر. النشر في القراءات العشر (2/ 131).

(154) الخلاف للكسائي فيها انفراد لصاحب العنوان فيها لأبي الحارث قال ابن الجزري: وانفرد صاحب العنوان عن أبي الحارث بالهاء في الثانية كالجماعة. ينظر: العنوان (ص: 136)، النشر (2/ 132).

(155) الخلاف ذكره ابن البادش قال: وقرأت للبزي من طريق أبي محمد مكي الوقف بالهاء على الثاني فقط، ولم ينص في النشر على الخلاف للبزي. ينظر: الإقناع (ص: 257)، النشر (1/ 131).

(156) الكافي في القراءات السبع (ص: 445).

(157) الخلاف ورد لخلاف عن حمزة فيكون له وجهان الإسكان والإشباع في الهاء. النشر في القراءات العشر (1/ 307).

(158) الكافي في القراءات السبع (ص: 451).

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. الإبانة عن معاني القراءات: المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي

القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شليبي، الناشر: دار نخضة مصر للطبع والنشر.

2. إبراز المعاني من حزر الأماني، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي

المعروف بأبي شامة (المتوفى: 665هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

3. الأحرف السبعة للقرآن: المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، المحقق: د. عبد المهيم طحان، الناشر: مكتبة المنارة - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، 1408.
4. الأحرف السبعة: المؤلف: د. عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة، ط1، 1423هـ. 2002م.
5. الاختيار عند القراء مفهومه مراحل أثره في القراءات: رسالة ماجستير، إعداد: أمين بن إدريس فلاتة، جامعة أم القرى، 1421هـ .
6. الإقناع في القراءات السبع: المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش (المتوفى: 540هـ)، الناشر: دار الصحابة للتراث.
7. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: المؤلف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: 599هـ)، الناشر: دار الكاتب العربي - القاهرة.
8. التبصرة في القراءات السبع: المؤلف: مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية. الهند، ط2، 1402هـ. 1982م.
9. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريقة الإتقان: المؤلف: الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي (ت: 1338هـ)، أعنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب.
10. التذكرة في القراءات الثمان: المؤلف: طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت: 399هـ)، دراسة وتحقيق: د. أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم. جده، ط1. 1412هـ. 1991م.
11. تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع: المؤلف: الحسن بن خلف بن بليمة (ت: 514هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة. جده، ط1، 1409هـ. 1988هـ.
12. التلخيص في القراءات الثمان: المؤلف: أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت: 478هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم. جده.
13. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: 1387هـ.
14. التيسير في القراءات السبع: المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، المحقق: اوتو ترينزل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثانية، 1404هـ/ 1984م.
15. جامع البيان في القراءات السبع: المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات، الطبعة: الأولى، 1428هـ - 2007م.
16. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري: المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
17. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م.
18. جمال القراء وكمال الإقراء: المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: 643هـ)، تحقيق: د. مروان العطية - د. محسن خراة، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى 1418هـ - 1997م.

19. سير أعلام النبلاء: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م.
20. شرح الهداية: المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمار المهدي (ت: 440هـ)، تحقيق ودراسة: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد. الرياض، 1415هـ.
21. شرح باب وقف حمزة وهشام على الحمز من الشاطبية: المؤلف: حسن بن قاسم المرادي (ت: 749هـ)، تحقيق: محمد خضر الزوبعي. جامعة بغداد.
22. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المتوفى: 578 هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، 1374 هـ - 1955 م.
23. العنوان في القراءات السبع: المؤلف: أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (المتوفى: 455هـ)، المحقق: (الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية) (كلية الآداب - جامعة البصرة)، الناشر: عالم الكتب، بيروت عام النشر: 1405هـ.
24. غاية النهاية في طبقات القراء: المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ): الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر
25. فهرسة ابن خير الإشبيلي: المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (المتوفى: 575هـ)، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ/1998م.
26. القصيدة الحصرية في قراءة نافع: المؤلف: علي بن عبد الغني الحصري القيرواني (ت: 488هـ)، تحقيق د. توفيق العبكري، مكتبة أولاد الشيخ. ط1، 1423هـ. 2002م.
27. الكافي في القراءات السبع: المؤلف: محمد بن شريح الرعي (ت: 476هـ)، تحقيق ودراسة: سالم الزهراني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1419هـ .
28. كتاب السبعة في القراءات: المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية، 1400هـ.
29. الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها: المؤلف: مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، تحقيق: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق، 1394هـ .
30. الكفاية الكبرى في القراءات العشر: المؤلف: أبي العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي، مراجعة جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة. طنطا، ط1.
31. لسان الميزان: المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1390هـ/1971م.
32. متن الشاطبية = حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع: المؤلف: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعي، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: 590هـ)، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، 1426 هـ - 2005 م.
33. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: 665هـ)، المحقق: طيار آلي قولاج، الناشر: دار صادر - بيروت، سنة النشر: 1395 هـ - 1975 م.
34. المستنير في القراءات العشر: المؤلف: أحمد بن علي بن سوار البغدادي (ت: 496هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد طاهر أويس، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة، 1413هـ .

35. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
36. معاني القرآن للأخفش: المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م.
37. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997 م.
38. المفردات في غريب القرآن: المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ.
39. مناهل العرفان في علوم القرآن: المؤلف: محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى: 1367هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة.
40. النشر في القراءات العشر: المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
41. نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب
42. المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (المتوفى: 1041هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان ص. ب 10.
43. الهادي في القراءات السبع: المؤلف: محمد بن سفيان القيرواني (ت: 413هـ)، تحقيق د. خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن . القاهرة ط1. 1432هـ. 2011م.
44. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
45. الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: المؤلف: أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي (المتوفى: 446هـ)، المحقق: دريد حسن أحمد، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 2002 م.

Selections of Ibn Shoraih in his book al-Kafi in the Five Recitations

(Collecting and Studying)

Dr. Mohamed Brek Khamees Obed

Abstract

Praise be to Allah and peace and blessings be upon the Messenger of Allah, His family members, His companions and upon those who follow His footsteps.

Research title: Selections of Ibn Shoraih in his book al-Kafi in the Five Recitations (Collecting and Studying)

Research Subject: Selection in the Reciters' View.

Research Plan: The research consists of an introduction in which I pointed out to the reason behind selecting the topic, its significance, the research plan and the research method.

The research was divided into two sections:

1) Selection in the reciters' view, which is divided into three subsections:

- a) Definition of selection linguistically and terminologically.
- b) Reasons of selection.
- c) Selection controllers.

2) Selections of Ibn Shoraih, which is divided into three subsections:

- a) Short biography for Ibn Shoraih.
- b) Reasons of selection in the view of Ibn Shoraih.
- c) Studying the selections of Ibn Shoraih.

Conclusion: In the conclusion I referred to the findings and recommendations.